

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية
الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
كويتو، ١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت**
اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)

مذكرة من الأمانة

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي أكدت فيه الجمعية مجدداً قرارها بأن تصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وثيقة ختامية موجزة محددة الأهداف وتطلعية وعملية المنحى من شأنها أن تجدد الالتزام العالمي بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ودعمهما وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، قام الرئيس المشارك للجنة التحضيرية للموئل الثالث، ماريا دوارتي (إكوادور)، وماريز غوتيه (فرنسا)، نيابة عن مكتب اللجنة التحضيرية، بتعميم مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر في رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ٢٠١٦.
- ٢ - ووفقاً للقرار ٢١٠/٧٠، أعد مكتب اللجنة التحضيرية المسودة الأولى للوثيقة الختامية للمؤتمر استناداً إلى المدخلات المستمدة من المشاورات الإقليمية والمواضيعية الواسعة النطاق، فضلاً عن التوصيات المتعلقة بالسياسات التي أعدتها الوحدات المعنية بالسياسات والتعليقات الواردة من الدول المشاركة^(١) وجميع الجهات صاحبة المصلحة.
- ٣ - وكذلك، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٧٠، عقد مكتب اللجنة التحضيرية جلسات استماع غير رسمية مع ممثلي رابطات السلطات المحلية يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠١٦، ومع ممثلي المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى يومي ٦ و٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وذلك من أجل تبادل الآراء مع البلدان بشأن المسودة الأولى للوثيقة الختامية للمؤتمر.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ .

** A/CONF/226/1

(١) عملاً بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧، الدول المشاركة هي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- ٤ - وعقد مكتب اللجنة التحضيرية أيضاً مفاوضات حكومية دولية غير رسمية بشأن المسودة الأولى للوثيقة الختامية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦.
- ٥ - وفي وقت لاحق، أعلن الرئيسان المشاركان للجنة التحضيرية، في رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أن مكتب اللجنة التحضيرية قرر تعيين خوان خوسيه غوميز كاماتشو (المكسيك) ولورديس أورتيز إيباراغويري (الفلبين) كميسرين للمفاوضات بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.
- ٦ - وعقد المزيد من المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية بشأن المسودة الأولى المنقحة من الوثيقة الختامية في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وذلك قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، التي عقدت في سورابايا، إندونيسيا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦.
- ٧ - وفي الدورة الثالثة، أنشأت اللجنة التحضيرية لجنة رئيسية وأحالت إلى تلك اللجنة مهمة النظر في البند ٦ من جدول الأعمال: "مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر". وفي الاجتماع الأول للجنة الرئيسية، أُبلغ المشاركون بأن المفاوضات بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر ستعقد في مشاورات غير رسمية للجنة الرئيسية سيعقدها الميسران المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية، داماسو لونا كورونا (المكسيك)، ولورديس أورتيز إيباراغويري (الفلبين).
- ٨ - وفي الدورة الثالثة أيضاً قررت اللجنة التحضيرية، في مقرها ٦/٢٠١٦، أن المشاورات غير الرسمية، بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، بصيغته التي أحالتها اللجنة الرئيسية إلى الجلسة العامة للجنة التحضيرية، ينبغي أن تستمر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تحت إشراف الميسرين، داماسو لونا كورونا (المكسيك)، ولورديس أورتيز إيباراغويري (الفلبين)، وذلك بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، وطلبت من الميسرين إبلاغ المؤتمر بنتائج المفاوضات المعقودة في مقر الأمم المتحدة.
- ٩ - ويحال طيه إلى المؤتمر (انظر المرفق) مشروع الوثيقة الختامية، على النحو المتفق عليه خلال المشاورات الحكومية الدولية غير الرسمية التي قادها الميسران، داماسو لونا كورونا (المكسيك) ولورديس أورتيز إيباراغويري (الفلبين) وعقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

الخطة الحضرية الجديدة

إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين السامين، وقد اجتمعنا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بمشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية والبرلمانيين والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمهنيين والممارسين والأوساط العلمية والأكاديمية وسائر الجهات المعنية، من أجل اعتماد خطة حضرية جديدة.

٢ - وإذ من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن تقريباً بحلول عام ٢٠٥٠، مما يجعل التوسع الحضري أحد أهم الاتجاهات المفضية إلى التحول في القرن الحادي والعشرين. ويتركز السكان والأنشطة الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية والثقافية وكذلك الآثار البيئية والإنسانية بشكل متزايد في المدن، وذلك يطرح تحديات هائلة فيما يتعلق بالاستدامة في مجالات الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية والأمن الغذائي والصحة والتعليم والعمل اللائق والسلامة والموارد الطبيعية ضمن أمور أخرى.

٣ - ولقد شهدنا منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فانكوفر في عام ١٩٧٦ وفي إسطنبول في عام ١٩٩٦، واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، تحسينات في نوعية حياة الملايين من سكان المدن، بما في ذلك سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية. بيد أن استمرار أشكال متعددة من الفقر وتزايد أوجه اللامساواة والتدهور البيئي لا يزالان من بين العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والعزل المكاني في الغالب حقيقة لا يمكن إنكارها في المدن والمستوطنات البشرية.

٤ - ولا نزال بعيدين عن معالجة هذه المسائل وغيرها من التحديات القائمة والناشئة بصورة مناسبة، وهناك حاجة إلى الاستفادة من الفرص التي يتيحها التوسع الحضري باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وما ينطوي عليه التوسع الحضري من إمكانية الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والمفضية إلى التحول.

٥ - ومن خلال إعادة النظر في طريقة تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتصميمها وتمويلها وإدارتها، فإن الخطة الحضرية الجديدة ستساعد على إنهاء الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده؛ والحد من اللامساواة؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للجميع النساء والفتيات، من أجل الاستفادة استفادة تامة من إسهاماتهن الحيوية في التنمية المستدامة، وتحسين صحة الإنسان ورفاهه، وتعزيز القدرة على التكيف، وحماية البيئة.

٦ - ونحن نأخذ بعين الاعتبار بصورة كاملة الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٥، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠. وتأخذ بعين الاعتبار أيضاً إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإجراءات متابعة هذه المؤتمرات.

٧- ونحيط علماً بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، مع التسليم بأنه لم يتوصل إلى نتيجة متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

٨- ونقدر مساهمات الحكومات الوطنية، فضلاً عن مساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية، في تعريف الخطة الحضرية الجديدة، ونحيط علماً بالجمعية العالمية الثانية للحكومات المحلية والإقليمية.

٩- وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة مجدداً التزامنا العالمي بالتنمية الحضرية المستدامة باعتبارها خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتسقة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويسهم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإضفاء الطابع المحلي عليها بصورة متكاملة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك الهدف ١١ المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٠- وتقر الخطة الحضرية الجديدة بأن الثقافة والتنوع الثقافي مصدرا إثراء للجنس البشري، ويسهمان إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية والمواطنين، وفي تمكينهم من القيام بدور فعال وفريد في مبادرات التنمية. وتقر الخطة الحضرية الجديدة كذلك بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ.

رؤيتنا المشتركة

١١- نحن نتشاطر رؤية تكون فيها المدن مفتوحة للجميع، مع الإشارة إلى استخدام الجميع للمدن والمستوطنات البشرية وتمتعهم بها على قدم المساواة، والسعي إلى تعزيز الشمولية، وكفالة تمكن جميع السكان، من الأجيال الحاضرة والمستقبلية، من السكن في مدن ومستوطنات بشرية عادلة وآمنة وصحية ومتاحة للجميع وميسورة التكلفة وقادرة على التكيف ومستدامة، دون تمييز من أي شكل، من أجل النهوض بالازدهار وبنوعية الحياة للجميع. ونحيط علماً بالجهود التي تبذلها بعض الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تكريس هذه الرؤية، التي يشار إليها باسم "الحق في المدينة"، في تشريعاتها وإعلاناتها وموثيقها السياسية.

١٢- ونحن نسعى إلى إقامة مدن ومستوطنات بشرية بإمكان جميع الأشخاص فيها التمتع بحقوق وفرص متساوية، إلى جانب حرياتهم الأساسية، مسترشدين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها الاحترام الكامل للقانون الدولي. وترتكز الخطة في هذا الخصوص على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والإعلان بشأن الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتهددي بصكوك أخرى من قبيل إعلان الحق في التنمية.

١٣ - ونحن نتصور مُدناً ومستوطنات بشرية تحقق ما يلي:

(أ) تأدية وظيفتها الاجتماعية، بما في ذلك الوظيفة الاجتماعية والإيكولوجية للأرض، من أجل التوصل تدريجياً إلى الأعمال الكاملة للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، دون تمييز، وإتاحة مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي للجميع، فضلاً عن كفالة استفادة الجميع على قدم المساواة من المنافع العامة والخدمات ذات الجودة في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم والهياكل الأساسية والتنقل والنقل والطاقة ونوعية الهواء وأسباب المعيشة؛

(ب) كونها تقوم على المشاركة؛ وتشجع الإسهام في الحياة المدنية وتولد الشعور بالانتماء والتملك لدى جميع سكانها؛ وتُعطي الأولوية لمساحات عامة آمنة ومفتوحة للجميع ومتاحة وخضراء وجيدة تلائم الأسر وتعزز التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الأجيال وأشكال التعبير الثقافي والمشاركة السياسية، حسب الاقتضاء؛ وتعزز للتماسك الاجتماعي والاندماج والسلامة ضمن مجتمعات سلمية وتعددية تُلبي فيها احتياجات جميع السكان، مع الاعتراف بالاحتياجات المحددة لمن هم في أوضاع هشّة؛

(ج) تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع لנסاء والفتيات عن طريق كفالة المشاركة الكاملة والفعالية للمرأة وتمتعها بحقوق متساوية في جميع الميادين وفي القيادة على جميع مستويات صنع القرار، عن طريق كفالة حصول جميع النساء على العمل اللائق وتمتعهن بالمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو المتكافئ القيمة؛ ومنع وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والتحرش بهن في الأماكن الخاصة والعامة؛

(د) مواجهة التحديات وانتهاز الفرص الحالية في سبيل حاضر ومستقبل ينعم فيه الجميع بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل، والاستفادة من التوسع الحضري من أجل تحقيق التحول الهيكلي ورفع الإنتاجية وممارسة أنشطة تُضفي القيمة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والاستفادة من الاقتصادات المحلية وأخذ مساهمة الاقتصاد غير الرسمي بعين الاعتبار، مع دعم الانتقال المستدام إلى الاقتصاد الرسمي في نفس الوقت؛

(هـ) الوفاء بالوظائف الإقليمية للمدن عبر الحدود الإدارية، وقيامها بدور محاور ومحركات للتنمية الحضرية والعمرانية المتوازنة والمستدامة والمتكاملة على جميع المستويات؛

(و) تشجيع التخطيط والاستثمار المراعيين للاعتبارات العمرية والجنسانية من أجل تيسير التنقل الحضري المستدام والمأمون للجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المخصصة لنظم نقل المسافرين والبضائع، بما يربط بصورة فعالة بين الأشخاص والأماكن والسلع والخدمات والفرص الاقتصادية؛

(ز) اعتماد وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والتقليل من الهشاشة وبناء القدرة على التكيف والاستجابة للأخطار الطبيعية والاصطناعية، والنهوض بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(ح) حماية النظم الإيكولوجية للمدن ومياهها وموائلها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، وحفظ كل ذلك واستعادته، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثيرها البيئي، والتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

مبادئنا والتزاماتنا

١٤ - نعهد العزم على اعتماد خطة حضرية جديدة سعياً لتحقيق رؤيتنا، مسترشدين بالمبادئ المترابطة التالية:

(أ) عدم ترك أحد خلف الركب، وذلك عن طريق إنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع؛ وعن طريق كفالة المساواة في الحقوق والفرص، والتنوع الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي، والاندماج في الحيز الحضري؛ وعن طريق تعزيز صلاحية المدن للعيش وتعزيز التعليم والأمن الغذائي والتغذوي والصحة والرفاه، بما في ذلك عن طريق إنهاء أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛ وتعزيز السلامة والقضاء على التمييز وجميع أشكال العنف؛ وكفالة مشاركة الجمهور وتوفير الأمان وتهيئة السبل أمام الجميع على قدم المساواة؛ وإتاحة الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والخدمات الأساسية للجميع على قدم المساواة، فضلاً عن السكن اللائق بأسعار معقولة؛

(ب) كفالة قيام اقتصادات حضرية مستدامة وشاملة للجميع عن طريق الاستفادة من منافع التكتل الناجمة عن التوسع الحضري الجيد التخطيط، بما في ذلك ارتفاع الإنتاجية والقدرة التنافسية والابتكار؛ وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛ وكفالة توفير فرص العمل اللائق للجميع والمساواة في الاستفادة الجميع من الموارد والفرص الاقتصادية والمنتجة؛ ومنع المضاربة على الأراضي وتعزيز الحياة المضمونة للأراضي وإدارة الانكماش الحضري حسب الاقتضاء؛

(ج) كفالة الاستدامة البيئية عن طريق تشجيع استخدام الطاقة النظيفة والاستخدام المستدام للأراضي والموارد في التنمية الحضرية؛ وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك اعتماد أنماط الحياة الصحية التي تتسجم مع الطبيعة؛ وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وتعزيز قدرة المدن على التكيف؛ والحد من أخطار الكوارث؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

١٥ - ولنلتزم بالعمل من أجل نقلة نوعية حضرية في سبيل خطة حضرية جديدة تحقق ما يلي:

(أ) إعادة النظر في الأساليب التي نتبعها في تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتمويلها وتميئتها وحوكمتها وإدارتها، مع الاعتراف بالتنمية الإقليمية والحضرية المستدامة كعامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء للجميع؛

(ب) الاعتراف بالدور الطبيعي للحكومات الوطنية، حسب الاقتضاء، في وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات حضرية شاملة للجميع وفعالة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، وبمساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية التي لا تقل أهمية، فضلاً عن دور المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وذلك بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة؛

(ج) اعتماد نهج مستدامة و متمحورة حول الإنسان ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية ومتكاملة تجاه التنمية الحضرية والإقليمية، عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات وتدابير لتنمية القدرات وإجراءات على جميع المستويات، استناداً إلى عوامل التغيير الأساسية، بما في ذلك ما يلي:

١' وضع وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى اللائق، بما في ذلك في إطار الشراكات الوطنية والمحلية وبين أصحاب المصلحة المتعددين، مع إقامة نظم متكاملة للمدن

والمستوطنات البشرية، وتعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكومات لتمكينها من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة؛

٢' تعزيز إدارة المدن بإقامة مؤسسات وآليات سليمة تحول السلطة لأصحاب المصلحة في المدن وتشملهم، فضلاً عن وضع الضوابط والموازن المناسبة، وكفالة إمكانية التنبؤ بخطط التنمية الحضرية واتساقها، من أجل إفساح المجال أمام الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة على نحو مطرد وشامل للجميع ومستدام؛

٣' إعادة إحياء التخطيط والتصميم الحضريين والإقليميين الطويلي الأجل والمتكاملين من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مساحات المدن وتحقيق النتائج الإيجابية للتوسع الحضري؛

٤' دعم الأطر التمويلية الفعالة والابتكارية والمستدامة والأدوات المالية التي تسمح بتعزيز تمويل البلديات والنظم المالية المحلية من أجل تحقيق وإدامة وتقاسم القيمة التي تُضيفها التنمية الحضرية المستدامة بطريقة تشمل الجميع.

نداء للعمل

١٦ - في حين تتباين الظروف الخاصة للمدن باختلاف أحجامها، والبلدات والقرى، فإننا نؤكد أن الخطة الحضرية الجديدة هي خطة عالمية النطاق وتشاركية محورها الإنسان؛ وتحمي الكوكب؛ وتنطوي على رؤية طويلة الأجل تحدد أولويات وإجراءات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي بإمكان الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد أن تعتمدهما حسب احتياجاتهما.

١٧ - وسنعمل على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في بلداننا وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، آخذين في الاعتبار اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، مع احترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية.

١٨ - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١٩ - ونقرر بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات الفريدة والجديدة في مجال التنمية الحضرية التي تواجهها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بحالات نزاع، فضلاً عن البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي، والبلدان الخارجة من النزاع، والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والاصطناعية.

٢٠ - ونحن ندرك الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للتصدي لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها جملة فئات منها النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنون، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والمشردون، والعمال، والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والصيداؤون، واللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً والمهاجرون، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

٢١ - ونحث جميع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، فضلاً عن جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على إحياء الشراكات وتعزيزها وإقامتها، وتعزيز التنسيق والتعاون من أجل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وتحقيق رؤيتنا المشتركة، تمشياً مع السياسات والتشريعات الوطنية.

٢٢ - ونعتمد هذه الخطة الحضرية الجديدة بوصفها رؤية جماعية والتزاماً سياسياً بتشجيع وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وفرصة تاريخية للاستفادة من الدور الأساسي للمدن والمستوطنات البشرية بوصفها قوى دافعة للتنمية المستدامة في عالم يتزايد فيه التوسع الحضري.

خطة كيتو لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

٢٣ - نحن نعقد العزم على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بوصفها أداة رئيسية لتمكين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وسائر الجهات المعنية من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

التزامات مُفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

٢٤ - سعياً للاستفادة بأقصى درجة ممكنة من إمكانات التنمية الحضرية المستدامة، نضطلع بالالتزامات التالية المُفضية إلى التحول من خلال نقلة نوعية حضرية تستند إلى الأبعاد المتكاملة وغير القابلة للتقسيم للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

٢٥ - نحن نُدرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونسلم أيضاً بأن تفاقم اللامساواة واستمرار الأشكال والأبعاد المتعددة للفقر، بما في ذلك تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، هي عوامل تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وأن تنظيم مساحات المدن وتيسير الوصول إليها وتصميمها، فضلاً عن توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب السياسات الإنمائية، يمكن أن يعزز أو يعيق التماسك الاجتماعي والمساواة والشمولية.

٢٦ - ونحن نلتزم بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية، كما نلتزم بإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف، والتمكين لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية، مع إتاحة الفرصة لها للمشاركة تامة ومجدية. ونلتزم كذلك بتعزيز الثقافة واحترام التنوع والمساواة، باعتبارها عناصر رئيسية في إضفاء الطابع الإنساني على مدننا ومستوطناتنا البشرية.

٢٧ - ونؤكد مجدداً تعهدنا بألا يتخلف عن الركب أحد، ونلتزم بتعزيز التساوي في اغتنام الفرص والفوائد التي يمكن أن يوفرها التوسع الحضري، وتمكن جميع السكان، سواء الذين يعيشون في المستوطنات الرسمية أو العشوائية، من العيش حياة كريمة ومثمرة، ومن تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية.

٢٨ - ونلتزم بكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم المدن المضيفة بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية والاعتراف بأنه على الرغم من مختلف التحديات التي تطرحها التحركات السكانية الكبيرة إلى داخل البلدات والمدن، فإن تلك التحركات يمكنها أيضاً أن تشكل مساهمات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة في الحياة الحضرية. ونلتزم كذلك بتعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، عن

طريق كفالة هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة واعتماد سياسات هجرة جيدة التخطيط والإدارة، ودعم السلطات المحلية في وضع الأطر التي تمكن المهاجرين من المساهمة مساهمة إيجابية في المدن وتعزيز الروابط بين الريف والحضر.

٢٩- ونلتزم بتعزيز الدور التنسيقي للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، وتعاونها مع الكيانات العامة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية والأساسية للجميع، بما في ذلك حشد الاستثمارات في المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للكوارث وتلك المتضررة من الأزمات الإنسانية المتكررة والمطولة. ونلتزم كذلك بالمساعدة على تقديم الخدمات الملائمة وتوفير السكن وإتاحة فرص العمل اللائق والمنتج للأشخاص المتضررين من الأزمات في البيئات الحضرية، والعمل مع المجتمعات المحلية والحكومات المحلية من أجل تحديد الفرص المتاحة للمشاركة وإيجاد حلول محلية دائمة تحافظ على الكرامة، مع كفالة تدفق المعونة في نفس الوقت إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المضيفة لتلافي انتكاس التنمية فيها.

٣٠- ونسلم بالحاجة إلى مواصلة الحكومات والمجتمع المدني دعم تقديم خدمات حضرية قادرة على التكيف أثناء النزاعات المسلحة. ونسلم أيضاً بالحاجة إلى التأكيد مجدداً على الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني.

٣١- ونلتزم بتشجيع سياسات الإسكان الوطنية ودون الوطنية والمحلية التي تدعم الأعمال التدريجي للحق في السكن اللائق للجميع بوصفه عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب؛ وتلك التي تتصدى لجميع أشكال التمييز والعنف وتمنع عمليات الإخلاء القسري التعسفية؛ وتلك التي تركز على احتياجات المشردين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والفئات ذات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة، مع تمكين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين من المشاركة في التخطيط وتنفيذ هذه السياسات، بما في ذلك دعم الإنتاج الاجتماعي للموائل، وفقاً للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

٣٢- ونلتزم بتشجيع اعتماد سياسات ونهج متكاملة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية في مجال الإسكان في جميع القطاعات، ولا سيما قطاعات العمالة والتعليم والرعاية الصحية والإدماج الاجتماعي، واتباع سياسات ونهج على جميع المستويات الحكومية تتضمن توفير سكن ملائم وميسور التكلفة ويسهل الوصول إليه وفعال في استخدام الموارد وآمن ومرن وجيد التوصيل وحسن الموقع، مع إيلاء اهتمام خاص لعامل القرب ولتعزيز العلاقة مع بقية النسيج الحضري ومجالات العمل المحيطة بالسكن.

٣٣- ونلتزم بحفز توفير مجموعة متنوعة من خيارات السكن اللائق المأمونة والميسورة التكلفة والقريبة المتناول لمختلف فئات الدخل في المجتمع، مع مراعاة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي للمجموعات المهمشة والأشخاص المشردين والعائشين في ظروف من الهشاشة، وكذلك لمنع الفصل. وستتخذ تدابير إيجابية لتحسين الظروف المعيشية للأشخاص المشردين بغية تيسير مشاركتهم مشاركة تامة في المجتمع، ومنع حدوث التشرد والقضاء عليه، وكذلك مكافحة تجريم التشرد وإنهائه.

٣٤- ونحن نلتزم بتشجيع استفادة الجميع بصورة عادلة وميسورة من الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية دون تمييز، بما في ذلك الأراضي المزودة بالخدمات بتكلفة معقولة والسكن، ومصادر الطاقة الحديثة والمتجددة، ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي المأمونة، والغذاء المأمون والغني والمناسب، والتخلص من النفايات، والتنقل المستدام، وتوفير الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، والتعليم، والثقافة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونلتزم كذلك بكفالة أن تراعي هذه الخدمات حقوق واحتياجات النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء، وكذلك

حقوق واحتياجات الفئات الضعيفة الأخرى. ونشجع في هذا الصدد على القضاء على الحواجز القانونية المؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية والمادية.

٣٥ - ونلتزم بتعزيز ضمان الحيازة للجميع على المستويات الحكومية الملائمة، بما في ذلك الحكومات دون الوطنية والمحلية، مع الاعتراف بتعدد أشكال الحيازة، وإيجاد حلول ملائمة للغرض ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية والبيئية ضمن تسلسل حقوق ملكية الأراضي والممتلكات، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان حيازة الأراضي للمرأة باعتبار ذلك مفتاحاً لتمكينها، بسبل منها اعتماد النظم الإدارية الفعالة.

٣٦ - ونلتزم بتشجيع اتخاذ التدابير المناسبة في المدن والمستوطنات البشرية، وهي التدابير التي تهيء التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، للسماح لهم بالدخول إلى البيئة المادية للمدن، ولا سيما الأماكن العامة، واستخدام وسائل النقل العام، والحصول على السكن والاستفادة من التعليم والمرافق الصحية والإعلام العام والاتصالات (بما في ذلك تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات)، وغير ذلك من المرافق والخدمات الموفرة أو المتاحة للجمهور في المناطق الحضرية والريفية.

٣٧ - ونلتزم بتشجيع إقامة مساحات عامة آمنة ومتاحة للجميع ومفتوحة وخضراء وتتسم بالجودة، بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات الدراجات والمساحات والمناطق المطلة على المياه والحدائق والمتنزهات، بحيث تكون مساحات متعددة الأغراض تصلح للتفاعل الاجتماعي وتتسم بالشمول، وتراعي صحة الإنسان ورفاهه، وتتيح التبادل الاقتصادي والتعبير الثقافي والحوار بين مجموعة متنوعة من الشعوب والثقافات، وتكون مصممة ومدارة لكفالة التنمية البشرية وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتشاركية، فضلاً عن تشجيع التعايش والتواصل والإدماج الاجتماعي.

٣٨ - ونلتزم بالاستفادة بطريقة مستدامة من التراث الطبيعي والثقافي، الملموس منه وغير الملموس، في المدن والمستوطنات البشرية، حسب الاقتضاء، من خلال اتباع سياسات حضرية وإقليمية متكاملة وتوظيف استثمارات ملائمة على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، من أجل كفالة وتعزيز الهياكل الأساسية والمواقع الثقافية والمتاحف، وثقافات ولغات الشعوب الأصلية، فضلاً عن المعارف والفنون التقليدية، وإبراز الدور الذي تؤديه هذه الأمور في إصلاح وتنشيط المناطق الحضرية، وفي تعزيز المشاركة الاجتماعية وممارسة المواطنة.

٣٩ - ونلتزم بتشجيع إقامة بيئة سليمة وصحية وشاملة للجميع وآمنة في المدن والمستوطنات البشرية، بما يمكن الجميع من العيش والعمل والمشاركة في الحياة الحضرية دون خوف من العنف والتهيب، مع مراعاة كون النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص العائشين في أوضاع هشّة كثيراً ما يتضررون بوجه خاص. وسنعمل أيضاً على القضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والنزوح المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٠ - ونلتزم بتبني التنوع في المدن والمستوطنات البشرية، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار والتفاهم بين الثقافات، والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين، والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة، والشمولية، وهوية جميع الناس وسلامتهم وكرامتهم، وكذلك تعزيز الصلاحية للعيش، وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة. ونلتزم أيضاً باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تعزيز مؤسساتنا المحلية للتعددية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي.

٤١ - وملتزم بتعزيز الآليات المؤسسية والسياسية والقانونية والمالية في المدن والمستوطنات البشرية، من أجل اعتماد برامج موسعة النطاق، تمثيلاً مع السياسات الوطنية، تتيح للجميع المشاركة المجدية في عمليات صنع القرارات والتخطيط والمتابعة، فضلاً عن تعزيز المشاركة المدنية وتقاسم مهام التموين والإنتاج.

٤٢ - وندعم الحكومات دون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، في الوفاء بدورها الرئيسي في تعزيز التفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يتيح الفرص للحوار، بوسائل منها النهج المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص للمساهمات المحتملة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والمشردون داخلياً والمهاجرون، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء الإثني أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي.

تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

٤٣ - نحن ندرك أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، مع توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، هو عنصر أساسي من عناصر التنمية الإقليمية والحضرية المستدامة، وأن المدن والمستوطنات البشرية ينبغي أن تكون أماكن لتحقيق تكافؤ الفرص، يعيش الناس فيها حياة صحية ومنتجة يسودها الرخاء ويحققون فيها تطلعاتهم.

٤٤ - ونحن ندرك أن شكل المدن وهيكلها الأساسية وتصميم مبانيها هي من ضمن أهم عوامل تحقيق الوفورات في التكلفة والكفاءة في استخدام الموارد، وذلك من خلال فوائد وفورات الحجم والتكتل، وتشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة، وموارد الطاقة المتجددة، والقدرة على التكيف، والإنتاجية، وحماية البيئة، والنمو المستدام في الاقتصاد الحضري.

٤٥ - وملتزم بإقامة اقتصادات حضرية نابضة بالحياة ومستدامة وشاملة للجميع، استناداً إلى الإمكانيات الذاتية والمزايا التنافسية والتراث الثقافي والموارد المحلية، فضلاً عن الهياكل الأساسية المرنة التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد؛ وتشجيع التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية والابتكار، فضلاً عن أسباب المعيشة.

٤٦ - وملتزم بتعزيز دور الإسكان الميسور التكلفة والمستدام وتمويل الإسكان، بما في ذلك إقامة الموائل الاجتماعية، في التنمية الاقتصادية، ومساهمة ذلك القطاع في تحفيز الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مع الاعتراف بأن الإسكان يعزز تكوين رؤوس المال والدخل وتوفير فرص العمل والادخار، ويمكنه أن يساهم في دفع عجلة التحول الاقتصادي المستدام والشامل للجميع على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي.

٤٧ - وملتزم باتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية من أجل دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وتعزيز التكامل والتعاون والتنسيق والحوار عبر المستويات الحكومية والمجالات الوظيفية وأصحاب المصلحة المعنيين.

٤٨ - ونشجع المشاركة الفعالة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات التي تمثل النساء والشباب، فضلاً عن تلك التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهنيين والمؤسسات الأكاديمية والنقابات ومنظمات أرباب العمل ورابطات المهاجرين والجمعيات الثقافية، من أجل تحديد الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية الحضرية وتحديد ومعالجة التحديات القائمة والناشئة.

٤٩ - وملتزم بدعم النظم الإقليمية التي تُدمج المهام الحضرية والريفية في الأطر المكانية الوطنية ودون الوطنية ونظم المدن والمستوطنات البشرية، ومن ثم تعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والأراضي، بما يكفل قيام سلاسل إمداد وسلاسل قيمة تتوسط بين العرض والطلب في المناطق الحضرية والريفية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية العادلة عبر السلسلة الحضرية - الريفية، وتسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية.

٥٠ - وملتزم بتشجيع التفاعلات بين الحضر والريف والوصل بينهما، عن طريق تعزيز النقل والتنقل المستدامين، وكذلك شبكات التكنولوجيا والاتصالات والهياكل الأساسية، باستخدام أدوات التخطيط القائمة على نهج حضري وإقليمي متكامل، من أجل تحقيق الإمكانات القصوى لهذه القطاعات في تحسين الإنتاجية؛ والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي؛ فضلاً عن الاستدامة البيئية. وينبغي أن يشمل ذلك الربط بين المدن والمناطق المحيطة بها والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، فضلاً عن تعزيز التواصل بين الأرض والبحر، حسب الاقتضاء.

٥١ - وملتزم بتعزيز تنمية الأطر المكانية الحضرية، بما في ذلك تخطيط المدن وأدوات التصميم التي تدعم الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والأراضي، وتقليص حجم الهياكل وتكثيفها بالصورة المناسبة، وتعدد المراكز، والاستخدامات المختلطة، من خلال استراتيجيات الردم أو التوسع الحضري المخطط، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق وفورات الحجم والتكتل، وتعزيز تخطيط النظم الغذائية، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وتحقيق المرونة الحضرية والاستدامة البيئية.

٥٢ - ونشجع استراتيجيات التنمية المكانية التي تأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، الحاجة إلى توجيه التوسع الحضري بإعطاء الأولوية للتجديد الحضري عن طريق توفير هياكل أساسية وخدمات ميسورة وجيدة التوصيل، وتحقيق مستويات مستدامة للكثافة السكانية، واستخدام التصاميم المقلصة وإدماج الأحياء الجديدة في النسيج الحضري، بما يحول دون التمدد العمراني العشوائي والتهميش.

٥٣ - وملتزم بتشجيع إقامة مساحات عامة آمنة ومتاحة للجميع وميسرة وخضراء وجيدة، بوصفها قوة دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من أجل الاستفادة على نحو مستدام من قدرتها على إضفاء المزيد من القيمة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك قيمة الممتلكات، وتيسير استثمارات المؤسسات التجارية والاستثمارات العامة والخاصة وإتاحة أسباب المعيشة.

٥٤ - وملتزم بتوليد واستخدام الطاقة المتجددة والميسورة التكلفة، وإقامة الهياكل الأساسية المستدامة للنقل والخدمات حيثما أمكن، وتحقيق فوائد الموصولة، والتقليل من التكلفة المالية والبيئية والمتعلقة بالصحة العامة لوسائل التنقل التي لا تحقق الكفاءة، والازدحام، وتلوث الهواء، وآثار جزر الاحترار الحضرية، والضوضاء. وملتزم أيضاً بإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات جميع الناس من الطاقة والنقل، ولاسيما منهم الفقراء والعائشين في المستوطنات العشوائية. ونلاحظ أيضاً أن التخفيضات في تكاليف الطاقة المتجددة تتيح للمدن والمستوطنات البشرية أداة فعالة لتخفيض تكاليف إمدادات الطاقة.

٥٥ - وملتزم بإقامة مجتمعات صحية عن طريق إتاحة خدمات عامة مناسبة وشاملة للجميع وجيدة؛ وبيئة نظيفة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لنوعية الهواء، بما في ذلك تلك التي وضعتها منظمة الصحة العالمية؛ وهياكل أساسية ومرافق اجتماعية، مثل خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، سعياً للحد من وفيات الأطفال والأمهات.

٥٦- وملتزم بزيادة الإنتاجية الاقتصادية، حسب الاقتضاء، بأن نتيح للقوى العاملة فرص إدرار الدخل، والمعارف والمهارات والمرافق التعليمية التي تسهم في قيام اقتصاد حضري يتسم بالابتكار والتنافس. وملتزم أيضاً بزيادة الإنتاجية الاقتصادية من خلال تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق وأسباب المعيشة في المدن والمستوطنات البشرية.

٥٧- وملتزم، حسب الاقتضاء، بتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وأسباب المعيشة في المدن والمستوطنات البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وإمكانيات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، ولا سيما الفئات الأفقر والتي تعيش في أوضاع هشّة، وتعزيز عدم التمييز في إتاحة الفرص القانونية لإدرار الدخل.

٥٨- وملتزم بتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية تتميز بالنزاهة والمسؤولية، استناداً إلى مبادئ الاستدامة البيئية والازدهار الشامل للجميع، وتشجيع الاستثمار والابتكار وممارسة الأعمال الحرة. وملتزم أيضاً بمعالجة التحديات التي يواجهها أصحاب الأعمال التجارية المحليون، عن طريق دعم المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات في جميع مراحل سلاسل القيمة، ولاسيما الأعمال والمؤسسات التجارية المنتمية إلى لاقتصاد الاجتماعي والتضامني، العاملة ضمن الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

٥٩- وملتزم بالاعتراف بما يقدمه الفقراء العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من مساهمات في اقتصادات المدن، وعلى الأخص منهم النساء، بمن فيهن العاملات بدون أجر والخادمت والعاملات المهاجرات، مع مراعاة الظروف الوطنية. وينبغي تعزيز أسباب معيشتهم وتحسين ظروف عملهم وتأمين دخلهم وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهم، ومساعدتهم على اكتساب المهارات واقتناء الأصول، وتقديم غير ذلك من خدمات الدعم لهم، وإسراع أصواتهم وتحسين تمثيلهم. وسيتم العمل على الانتقال التدريجي للعمال والوحدات الاقتصادية إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك عن طريق اعتماد نهج متوازن يجمع بين الحوافز وتدابير الامتثال، مع تيسير المحافظة على أسباب المعيشة الحالية وتحسينها في نفس الوقت. وسنأخذ في الاعتبار الظروف والتشريعات والسياسات والممارسات والأولويات الوطنية المحددة في معرض الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

٦٠- وملتزم بمؤازرة ودعم الاقتصادات الحضرية في انتقالها التدريجي نحو رفع الإنتاجية، من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وذلك عن طريق تشجيع التنوع والتطوير التكنولوجي والبحوث والابتكار، بما في ذلك خلق وظائف جيدة ولائقة ومنتجة، بسبل منها تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة المستدامة والفنون الاستعراضية وأنشطة حفظ التراث.

٦١- وملتزم بتسخير العائد الديمغرافي الحضري، حسب الاقتضاء، وإتاحة فرص التعليم للشباب، وتنمية المهارات والعمل، من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق الرخاء المشترك في المدن والمستوطنات البشرية. وتُشكل الفتيات والفتيان والشابات والشبان القوى الفاعلة الرئيسية للتغيير اللازم للوصول إلى مستقبل أفضل، وعند تمكينهم ستكون لديهم إمكانات كبيرة للدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم. وستكون كفالة المزيد من الفرص المحسنة لمشاركتهم مشاركة محدية عنصراً أساسياً من عناصر تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٦٢- وملتزم بمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمكانية لشيخوخة السكان عند الاقتضاء، واستخدام عنصر الشيخوخة كوسيلة لإيجاد فرص عمل جديدة لائقة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، مع تحسين نوعية حياة سكان المدن في نفس الوقت.

التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

٦٣ - إننا ندرك أن المدن والمستوطنات البشرية تواجه تهديدات غير مسبوقه بسبب أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وفقدان التنوع البيولوجي، والضغط على النظم الإيكولوجية، والتلوث، والكوارث الطبيعية والاصطناعية، وتغير المناخ والمخاطر المرتبطة به، مما يقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الاتجاهات الديمغرافية للمدن ودورها المحوري في الاقتصاد العالمي وفي جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف له وفي استخدام الموارد والنظم الإيكولوجية، فإن أسلوب تخطيطها وتمويلها وتنميتها وبنائها وحوكمتها وإدارتها له أثر مباشر على الاستدامة والقدرة على التكيف إلى مدى يتجاوز حدود المدن.

٦٤ - وندرك أيضاً أن المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في البلدان النامية، كثيراً ما تنطوي على خصائص تجعلها هي وسكانها معرضين بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ وغيره من الأخطار الطبيعية والاصطناعية، بما في ذلك الزلازل والنوازل الجوية والفيضانات والانفجارات الأرضية والعواصف، بما فيها عواصف الغبار والعواصف الرملية، وموجات الحر وشح الماء والجفاف وتلوث الماء والهواء والأمراض المنقولة وارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يؤثر بصفة خاصة على المناطق الساحلية ومصابّ الأنهار والدول الجزرية الصغيرة النامية - من بين أمور أخرى.

٦٥ - ونحن نلتزم بتسهيل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المدن والمستوطنات البشرية بطريقة تحمي وتحسن النظم الإيكولوجية والخدمات البيئية الحضرية، وتقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن تلوث الهواء، وتساعد على الحد من أخطار الكوارث وإدارتها، عن طريق دعم وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتقييمات الدورية لمخاطر الكوارث الطبيعية والاصطناعية، بما في ذلك وضع معايير لمستويات الخطر، مع تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في نفس الوقت، وحماية رفاه جميع الناس ونوعية حياتهم من خلال التخطيط الحضري والإقليمي السليم بيئياً، وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية.

٦٦ - وملتزم باعتماد نهج المدن الذكية الذي يستغل ما تتيحه الرقمنة ومصادر الطاقة النظيفة والتكنولوجيا من فرص، فضلاً عن تكنولوجيا النقل المبتكرة، مما يتيح للسكان مزيداً من الخيارات المراعية للبيئة، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، ويمكن المدن من تحسين تقديم خدماتها.

٦٧ - وملتزم بتشجيع إنشاء وصيانة شبكات مُحكّمة الترابط وجيدة التوزيع من المساحات العامة المفتوحة والمتعددة الأغراض والأمنة والمتاحة للجميع والمنطوية على التسهيلات والخضراء والمتسمة بالجودة؛ وتحسين قدرة المدن على مواجهة الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات وأخطار الجفاف وموجات الحرارة؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، والصحة البدنية والعقلية، ونوعية الهواء في البيوت والهواء المحيط؛ وتخفيض الضوضاء وتشجيع إقامة مدن جذابة وصالحة للسكن، ومستوطنات بشرية ومشاهد طبيعية حضرية، وإعطاء الأولوية لحفظ الأنواع المستوطنة.

٦٨ - وملتزم بإيلاء اهتمام خاص للمناطق الحضرية التي تقع عند مصابّ الأنهار، والمناطق الساحلية وغيرها من المناطق الحساسة بيئياً، مع إبراز أهميتها بوصفها مصادر لموارد هامة ضمن النظم الإيكولوجية لأغراض النقل والأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على التكيف. وملتزم بإدماج التدابير المناسبة في التخطيط الحضري والإقليمي المستدام والتنمية المستدامة.

٦٩- وملتزم بصون وتعزيز الوظيفة الإيكولوجية والاجتماعية للأراضي، بما فيها المناطق الساحلية، التي تدعم المدن والمستوطنات البشرية، وتشجيع الحلول القائمة على النظم الإيكولوجية من أجل كفاءة اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، بحيث لا يتم تجاوز قدرة النظم الإيكولوجية على التحدد. وملتزم أيضاً بتشجيع الاستخدام المستدام للأراضي، والجمع بين التوسع الحضري ومستويات الكثافة المناسبة وتقليص الهياكل، من أجل منع واحتواء التمدد الحضري العشوائي، فضلاً عن منع الاستخدام والتغيير غير الضروريين للأراضي وفقدان الأراضي المنتجة والنظم الإيكولوجية الهشة والمهمة.

٧٠- وملتزم بدعم توفير السلع والخدمات الأساسية محلياً، والاستفادة من قرب الموارد، مع التسليم بأن الاعتماد الشديد على المصادر البعيدة للطاقة والمياه والأغذية والمواد يمكن أن يطرح تحديات فيما يتعلق بالاستدامة، بما في ذلك التعرض لكل ما يعطل خدمات الإمداد، وأن الإمداد المحلي يمكنه أن يسهل إتاحة الموارد للسكان.

٧١- وملتزم بتعزيز الإدارة المستدامة للموارد، بما في ذلك الأراضي والمياه (المحيطات والبحار والمياه العذبة)، والطاقة والمواد والغابات والأغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للإدارة السليمة بيئياً والتقليل إلى أدنى حد من جميع أشكال النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك ملوثات الهواء وملوثات المناخ قصيرة الأجل وغازات الاحتباس الحراري والضوضاء، وذلك بطريقة تراعي الروابط بين الريف والحضر، والسلاسل الوظيفية للإمداد وإضفاء القيمة، من حيث أثرها البيئي واستدامتها، وكذلك الإدارة التي تسعى إلى الانتقال إلى اقتصاد دائري، مع العمل في نفس الوقت على تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وإصلاحها ومرونتها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

٧٢- ونحن ملتزمون بعمليات التخطيط الحضري والإقليمي الطويلة الأجل وممارسات التنمية المكانية التي تدمج التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد المائية، بالنظر إلى السلسلة الحضرية - الريفية، على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتتضمن مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين والمجتمعات المحلية.

٧٣- وملتزم بتشجيع الحفاظ والاستخدام المستدام للمياه، عن طريق إصلاح الموارد المائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية، مع التقليل من المياه المستعملة ومعالجتها، والتقليل من فقدان المياه، وزيادة تخزينها واستبقائها واستعادتها، مع أخذ دورة الماء في الاعتبار.

٧٤- وملتزم بتشجيع الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، والتقليل بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، عن طريق الحد منها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من مدافن القمامة، وتحويل النفايات إلى طاقة عندما لا يمكن إعادة تدويرها أو عندما يحقق هذا الخيار أفضل النتائج البيئية. وملتزم كذلك بخفض التلوث البحري عن طريق تحسين إدارة النفايات ومياه الفضلات في المناطق الساحلية.

٧٥- وملتزم بتشجيع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، على تطوير مصادر الطاقة المستدامة والمتجددة والميسورة التكلفة، وإقامة المباني واستخدام أساليب البناء ذات الكفاءة في استخدام الطاقة؛ وتشجيع حفظ الطاقة والكفاءة في استخدامها، وهما عنصران أساسيان للتمكين من تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والكربون الأسود، وكفاءة اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والمساعدة على إيجاد فرص العمل اللائق، وتحسين الصحة العامة، والتقليل من تكاليف إمدادات الطاقة.

٧٦- وملتزم بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتركيز على الكفاءة في استخدام الموارد لاستخراج المواد الخام ومواد البناء مثل الخرسانة والفولاذ والأخشاب والمعادن والأراضي. وملتزم بإنشاء مرافق مأمونة لاستعادة

المواد وإعادة تدويرها، وبتشجيع إقامة المباني المستدامة والقادرة على التكيف، وإعطاء الأولوية لاستخدام المواد المحلية وغير السامة والمعاد تدويرها والدهانات والطلاءات الخالية من الرصاص المضاف.

٧٧- ولنلتزم بتعزيز قدرة المدن والمستوطنات البشرية على الصمود، بما في ذلك من خلال تطوير الهياكل الأساسية ذات الجودة والتخطيط المكاني، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات وخطط متكاملة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية ومُهج قائمة على النظام الإيكولوجي تمشياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ ومن خلال تعميم إجراءات خفض وإدارة مخاطر الكوارث، التي تتسم بالشمول وتستند إلى البيانات، على جميع المستويات للحد من أوجه الضعف والمخاطر، ولا سيما في المناطق المعرضة للخطر بالمستوطنات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك الأحياء الفقيرة، ولتمكين الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمؤسسات والدوائر من الاستعداد لآثار المخاطر والاستجابة لها والتكيف معها والتعافي السريع منها، بما في ذلك الصدمات أو الضغوط الكامنة. وسنعمل على تعزيز تطوير الهياكل الأساسية التي تتسم بالمرونة والكفاءة على صعيد الموارد وتحد من المخاطر وآثار الكوارث، بما في ذلك إصلاح وتحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية. وسنقوم أيضاً بتعزيز تدابير من أجل تعزيز وتحديث جميع المساكن المحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، لجعلها قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة.

٧٨- ولنلتزم بدعم الانتقال من رد الفعل إلى المزيد من مُهج أكثر استباقيةً مستندة إلى المخاطر وتشمل جميع المخاطر وجميع شرائح المجتمع، مثل زيادة الوعي العام بالمخاطر وتشجيع الاستثمارات المتوقعة لمنع المخاطر وبناء القدرة على التكيف، وفي نفس الوقت كفاءة الاستجابة المحلية الفعالة والحسنة التوقيت لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية والاصطناعية والصراعات. وينبغي أن يشمل ذلك إدماج مبادئ "إعادة البناء بشكل أفضل" في عملية الإنعاش بعد الكوارث لكفاءة إدراج القدرة على التكيف في عملية التخطيط المستقبلي والتدابير البيئية والمكانية، والدروس المستفادة من الكوارث السابقة فضلاً عن التوعية بالمخاطر الجديدة.

٧٩- ولنلتزم بتشجيع الإجراءات المتعلقة بالمناخ على الصعيد الدولي والوطني ودون الوطني والمحلي، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وبدعم جهود المدن والمستوطنات البشرية، وسكانها وجميع أصحاب المصلحة المحليين بوصفهم جهات منفذة مهمة. ولنلتزم كذلك بدعم بناء القدرة على التحمل والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جميع القطاعات ذات الصلة. وينبغي أن تكون هذه التدابير متسقة مع أهداف اتفاق باريس المعتمدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الإبقاء على الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية عند ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود من أجل وقف ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

٨٠- ولنلتزم بدعم عملية تخطيط التكيف على المدى المتوسط إلى البعيد، وكذلك التقييمات على مستوى المدن للقابلية للتأثر بتغير المناخ وآثار تغير المناخ، وإثراء خطط التكيف والسياسات والبرامج والإجراءات التي تشكل قدرة سكان المناطق الحضرية على الصمود، بما في ذلك من خلال استخدام التكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

التنفيذ الفعال

٨١ - نحن ندرك أن إنجاز الالتزامات التحويلية المحددة في الخطة الحضرية الجديدة سوف يتطلب أطراً سياساتية تمكينية على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، تُستكمل عن طريق التخطيط التشاركي وإدارة التنمية المكانية الحضرية، والوسائل الفعالة للتنفيذ، ويُعزز ذلك من خلال التعاون الدولي فضلاً عن الجهود المبذولة في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك تقاسم أفضل الممارسات والسياسات والبرامج فيما بين الحكومات على جميع المستويات.

٨٢ - وندعو المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المنظمات والهيئات ضمن منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، إلى تعزيز تنسيق استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية في المناطق الحضرية والريفية من أجل تطبيق نهج متكامل للتوسع الحضري المستدام، وتعميم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٨٣ - وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق في مجال التنمية الحضرية المستدامة، في إطار التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة، والتنفيذ والإبلاغ، وفق ما أكدت عليه الفقرة ٨٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٤ - ونحث بقوة الدول على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بما يعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية.

بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

٨٥ - نحن نقر المبادئ والاستراتيجيات الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية وتيسير حصول الجميع على الخدمات الأساسية، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.

٨٦ - وسنرسخ التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة في ظل سياسات حضرية تشاركية شاملة وقابلة للتنفيذ، حسب الاقتضاء، من أجل تعميم تطوير الأراضي والتنمية الحضرية المستدامة كجزء من الاستراتيجيات والخطط الإنمائية المتكاملة التي تحظى بالدعم، حسب الاقتضاء، من جانب المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والأطر التنظيمية، مع كفالة أن تكون مرتبطة بشكل ملائم بآليات مالية تتسم بالشفافية والمساءلة.

٨٧ - وسنعزيز المزيد من التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك من خلال آليات تشاور متعددة المستويات ومن خلال التحديد الواضح للاختصاصات والأدوات والموارد ذات الصلة لكل مستوى من مستويات الحكومة.

٨٨ - وسنكفل الاتساق بين أهداف وتدابير السياسات القطاعية بما يشمل جملة أمور منها التنمية الريفية، واستغلال الأراضي، والأمن الغذائي والتغذية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتوفير الخدمات العامة، والمياه والصرف الصحي والصحة والبيئة والطاقة، والسكن وسياسات التنقل، على مختلف مستويات ونطاقات الإدارة السياسية، عبر الحدود الإدارية والنظر في المجالات الوظيفية الملائمة، من أجل تعزيز النهج المتكاملة للتوسع الحضري وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة في مجال التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي.

٨٩- وستتخذ تدابير لإنشاء أطر قانونية وسياساتية، استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز، من أجل تعزيز قدرة الحكومات على التنفيذ الفعال للسياسات الحضرية الوطنية، حسب الاقتضاء، ودعمها بوصفها جهات مقررة للسياسات ومتخذة للقرارات، بما يضمن، حسب الاقتضاء، اللامركزية المالية والسياسية والإدارية التي تقوم على مبدأ تفريع السلطة.

٩٠- وسندعم، تمشياً مع التشريعات الوطنية للبلدان، تعزيز قدرة الحكومات دون الوطنية والمحلية على تنفيذ الحوكمة المحلية والحضرية الفعالة والمتعددة المستويات، عبر الحدود الإدارية، واستناداً إلى الأراضي الوظيفية، بما يضمن مشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية في صنع القرار، مع العمل على تزويدها بالصلاحيات والموارد اللازمة لإدارة الشواغل الحضرية والمتربولية وشواغل الأراضي البالغة الأهمية. وسنعزز الحوكمة الحضرية الشاملة التي تشمل أطراً قانونية وآليات تمويل موثوقة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للديون، حسب الاقتضاء. وستتخذ تدابير ترمي إلى تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة والحقوق المتساوية في جميع الميادين وفي القيادة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في الحكومات المحلية.

٩١- وسندعم الحكومات المحلية في تحديد هيكلها الإدارية والتنظيمية الخاصة بها، بما يتماشى مع التشريعات والسياسات الوطنية، حسب الاقتضاء، من أجل التكيف مع الاحتياجات المحلية. وسنشجع الأطر التنظيمية الملائمة ونقدم الدعم للحكومات المحلية بالشراكة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تطوير وإدارة الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، وكفالة صون المصلحة العامة والتحديد الواضح للأهداف والمسؤوليات وآليات المساءلة.

٩٢- وسنعزز نهجاً تشاركية مراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية في جميع مراحل السياسات العامة وعمليات التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من التصور إلى عمليات التصميم والميزنة والتنفيذ والتقييم والاستعراض، المتجذرة في أشكال جديدة لشراكات مباشرة بين الحكومات على جميع المستويات والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال آليات ومنابر دائمة ذات قاعدة عريضة وموارد جيدة للتعاون والتشاور مفتوحة أمام الجميع، باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحلول البيانات الميسرة.

تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

٩٣- نحن نعترف بمبادئ واستراتيجيات التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، التي وافق عليها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة من خلال اعتماده للقرار ٦/٢٥ أثناء دورته الخامسة والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٩٤- وسننفذ تخطيطاً متكاملًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل والنتائج المرجوة الطويلة الأجل للاقتصاد التنافسي، وارتفاع مستوى نوعية الحياة والبيئة المستدامة. وسنسعى أيضاً إلى بناء مرونة في خططنا من أجل التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة على مر الزمن. وسننفذ ونقيم بشكل منهجي هذه الخطط، مع بذل جهود للاستفادة من الابتكارات في مجال التكنولوجيا وتهيئة بيئة معيشية أفضل.

٩٥- وسندعم تنفيذ سياسات عامة وخطط تنموية للأراضي تكون متكاملة ومتعددة المراكز ومتوازنة، مع تشجيع التعاون والدعم المتبادل بين المدن والمستوطنات البشرية المختلفة الأحجام؛ وتعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة والمتوسطة في تحسين نظم الأمن الغذائي والتغذية؛ وتيسير الحصول على سكن مستدام وميسور التكلفة وملائم ومرن وآمن، وهياكل أساسية وخدمات؛ وتيسير الروابط التجارية الفعالة عبر السلسلة الحضرية الريفية؛ وضمان ارتباط صغار المزارعين والصيادين بسلاسل القيمة والأسواق المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية

والعالمية. وسندعم أيضاً الزراعة والفلاحة في المناطق الحضرية، فضلاً عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المحلية المستدامة التي تتسم بالمسؤولية والتفاعلات الاجتماعية، عن طريق شبكات من الأسواق المحلية وشبكات تجارية مواتية ويسهل الوصول إليها بوصفها خياراً للمساهمة في الاستدامة والأمن الغذائي.

٩٦- وسنشجع تنفيذ التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي المستدام، بما في ذلك الخطط المتعلقة بالمناطق حول المدن والمدن الكبرى، بهدف تشجيع التآزر والتفاعلات فيما بين المناطق الحضرية بجميع أحجامها والمناطق الحضرية والريفية المحيطة بها، بما في ذلك المناطق العابرة للحدود، وسندعم تطوير مشاريع الهياكل الأساسية المستدامة للأراضي بما يحفز الإنتاجية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز النمو العادل للمناطق عبر السلسلة الحضرية الريفية. وفي هذا الصدد، سنعزز الشراكات الحضرية الريفية وآليات التعاون بين البلديات القائمة على المناطق الوظيفية والمناطق الحضرية بوصفها أدوات فعالة لأداء المهام الإدارية الحضرية والبلدية، وتقديم الخدمات العامة وتعزيز التنمية المحلية والإقليمية على السواء.

٩٧- وسنعزز الامتدادات الحضرية المخططة وإعادة توزيع الأراضي الحضرية لأغراض البناء، مع إعطاء الأولوية لتحديد وترميم وتحديث المناطق الحضرية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تحسين أحوال الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية؛ وتوفير المباني العالية الجودة والأماكن العامة؛ وتعزيز النهج المتكاملة والتشاركية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة والسكان المعنيين؛ مع تجنب العزل المكاني والاجتماعي والاقتصادي وتجديد المناطق الحضرية، والحفاظ على التراث الثقافي ومنع واحتواء التمدد الحضري العشوائي.

٩٨- وسنعزز التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي المتكامل، بما في ذلك الامتدادات الحضرية المخططة على أساس مبادئ الإنصاف والكفاءة والاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية، والترتيب، وتعددية المراكز، والكثافة والاتصال الملائمان، والاستخدام المتعدد للمساحات، فضلاً عن الأغراض الاجتماعية والاقتصادية المختلطة في المناطق السكنية، بغية منع التمدد الحضري العشوائي، والحد من التحديات والاحتياجات على صعيد التنقل وتكاليف تقديم الخدمات للفرد الواحد، والاستفادة من الكثافة واقتصادات الحجم والتجمع، حسب الاقتضاء.

٩٩- وسندعم تنفيذ استراتيجيات التخطيط الحضري، حسب الاقتضاء، التي تيسر التمازج الاجتماعي من خلال توفير خيارات الإسكان الميسور التكلفة مع الحصول على الخدمات الأساسية ذات الجودة والفضاءات العامة للجميع، وتعزيز السلامة والأمن، مع دعم التفاعل الاجتماعي وبين الأجيال وتقدير التنوع. وسننخذ خطوات ترمي إلى إدراج التدريب والدعم الملائمين للمهنيين القائمين على تقديم الخدمات والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المتضررة من العنف الحضري.

١٠٠- وسندعم توفير شبكات جيدة التصميم من الطرق والأماكن العامة الأخرى التي تتسم بالأمان وتكون ميسرة وخضراء ومريحة للإنسان وذات جودة ومتاحة للجميع وخالية من الجريمة والعنف، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وذلك على النطاق البشري، والتدابير التي تسمح بأفضل استخدام تجاري ممكن للأراضي على مستوى الشارع، وتعزيز الأسواق المحلية الرسمية وغير الرسمية والتجارة والمبادرات المجتمعية غير الربحية أيضاً، وجمع الناس في الأماكن العامة، وتعزيز رياضة المشي وركوب الدراجات الهوائية بهدف تحسين الصحة والرفاه.

١٠١- وسنقوم بإدماج الحد من مخاطر الكوارث واعتبارات وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في عمليات التخطيط والتنمية الحضرية وعمليات تخطيط وتطوير الأراضي المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية،

بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتصاميم المساحات والمباني والإنشاءات المستندة إلى القدرة على الصمود والفعالة في مقاومة عوامل المناخ، والخدمات والهيكل الأساسية، والحلول القائمة على الطبيعة. وسنعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات، فضلاً عن بناء قدرات السلطات المحلية على وضع وتنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، مثل عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمواقع المرافق العامة الحالية والمستقبلية، ووضع إجراءات ملائمة للطوارئ والإجلاء.

١٠٢- وسنسعى إلى تحسين القدرة على التخطيط والتصميم الحضريين وتوفير التدريب للمخططين الحضريين على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي.

١٠٣- وسندمج تدابير شاملة للسلامة الحضرية ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. وستشارك هذه التدابير، عند الاقتضاء، المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة في وضع الاستراتيجيات والمبادرات الحضرية، بما في ذلك مراعاة الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، فضلاً عن الضعف والعوامل الثقافية في وضع سياسات عامة تتعلق بالأمن العام ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك عن طريق منع ومكافحة وصم جماعات معينة على أنها تشكل بطبيعتها المزيد من التهديدات الأمنية.

١٠٤- وسنعمل على تعزيز الامتثال للمتطلبات القانونية من خلال أطر إدارة قوية وشاملة ومؤسسات مسؤولة تعالج مسائل تسجيل الأراضي والحكومة، وتطبيق إدارة واستغلال شفافين ومستدامين للأراضي، وتسجيل الملكية ونظم مالية سليمة. وسندعم الحكومات المحلية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، من خلال طائفة من الآليات، عند تطوير واستخدام معلومات قوائم جرد الأراضي الأساسية، مثل الوثائق المساحية، والتقييم وخرائط المخاطر، وسجلات أسعار الأراضي والمساكن، بهدف توليد بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة - مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياق الوطني - اللازمة لتقييم التغيرات في قيم الأراضي، مع ضمان عدم استخدام هذه البيانات في سياسات تمييزية فيما يتعلق باستغلال الأراضي.

١٠٥- وسنعزيز الأعمال التدريجي للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب. وسنعمل على وضع وتنفيذ سياسات إسكان على جميع المستويات، وإدماج التخطيط التشاركي، وتطبيق مبدأ التبعية، حسب الاقتضاء، من أجل ضمان الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية ودون الوطنية والمحلية وسياسات الأراضي وتوفير المساكن.

١٠٦- وسنعمل على تعزيز سياسات الإسكان على أساس مبادئ الشمول الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة. وسندعم الاستخدام الفعال للموارد العامة من أجل إسكان ميسور التكلفة ومستدام، بما في ذلك الأراضي في مناطق المدن المركزية والموحدة مع هياكل أساسية ملائمة، ونشجع التنمية المختلطة الدخل لتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعيين.

١٠٧- وسنشجع على وضع سياسات وأدوات وآليات ونماذج تمويل تعزز الوصول إلى طائفة واسعة من خيارات السكن المستدامة والميسورة الكلفة، بما في ذلك الإيجار وخيارات الحيازة الأخرى، فضلاً عن حلول تعاونية مثل المشاركة في السكن واتحادات الأراضي المجتمعية وغيرها من أشكال الحيازة الجماعية التي تعالج الاحتياجات المتغيرة للأشخاص والمجتمعات المحلية، من أجل تحسين توفير السكن (لا سيما بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض) ومنع الفصل والإجلاء والتشريد التعسفيين، وإعادة تخصيص مساكن بطريقة ملائمة ولائقة.

ويشمل ذلك تقديم الدعم لمخططات الإسكان الإضافي والبناء الذاتي، مع إيلاء اهتمام خاص لبرامج رفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

١٠٨- وسندعم وضع سياسات الإسكان التي تعزز نُهج السكن المحلية المتكاملة من خلال معالجة الصلات القوية بين التعليم والعمل والسكن والصحة، ومنع الإقصاء والعزل. علاوةً على ذلك فإننا نلتزم بمكافحة التشرد وكذلك بمكافحة ومنع تجريم المتشرد من خلال تكريس سياسات واستراتيجيات إدماج نشط موجهة، مثل البرامج المستدامة والشاملة التي تعطي الأولوية للإسكان.

١٠٩- وسننظر في زيادة تخصيص موارد مالية وبشرية، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية ومنع تشكلها، قدر الإمكان، من خلال تخصيص الموارد المالية والبشرية ضمن استراتيجيات تتجاوز التحسينات المادية والبيئية للتأكد من أن الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية مدرجة ضمن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمدن. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تشمل، حسب الاقتضاء، تيسير الحصول على السكن المستدام والمناسب والآمن والميسور التكلفة، والخدمات الأساسية والاجتماعية، والأماكن العامة الآمنة الشاملة الميسرة والخضراء وذات الجودة؛ كما ينبغي أن تعزز أمن الحياة وتنظيمها، فضلاً عن تدابير لمنع نشوب النزاعات والوساطة.

١١٠- وسندعم الجهود الرامية إلى تحديد وتعزيز نظم رصد شاملة وشفافة للحد من نسبة الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، مع الأخذ في الاعتبار الخبرات المكتسبة من الجهود السابقة الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

١١١- وسنشجع وضع لوائح ملائمة وقابلة للتنفيذ في قطاع الإسكان، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، قوانين بناء مرنة، ومعايير، وتراخيص تطوير، وقوانين ومراسيم لاستغلال الأراضي، ولوائح تخطيط؛ ومكافحة ومنع المضاربة والنزوح والتشرد وعمليات الإخلاء القسري التعسفية؛ وضمان الاستدامة والجودة ويسر التكلفة والصحة والسلامة والتزويد بالتسهيلات والكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، والقدرة على الصمود. وسنعزيز أيضاً التحليل التفاضلي للعرض والطلب على الإسكان استناداً إلى بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومصنفة على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية المحددة.

١١٢- وسنعمل على تعزيز تنفيذ برامج التنمية الحضرية المستدامة مع وضع الإسكان واحتياجات الإنسان في صميم الاستراتيجية، حيث تُعطي الأولوية لمخططات الإسكان الجيدة الموقع والجيدة التوزيع بهدف تفادي نشوء سكن جماعي طرقي منعزل بعيد عن النظم الحضرية، بصرف النظر عن الشريحة الاجتماعية والاقتصادية التي أنشئ من أجلها، وتوفير حلول للاحتياجات السكنية للفئات المنخفضة.

١١٣- وسننخذ تدابير لتحسين السلامة على الطرق وإدماجها في التنقل المستدام وتخطيط وتصميم الهياكل الأساسية للتنقل. وإلى جانب مبادرات التوعية، سنعمل على تعزيز نُهج النظام الآمن المطلوب بمقتضى عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات جميع النساء والفتيات، وكذلك الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة. وسنعمل على اعتماد وتنفيذ وإنفاذ سياسات وتدابير ترمي إلى توفير حماية فعالة وتعزيز سلامة المشاة والتنقل بالدراجات، بغية التوصل إلى نتائج صحية أوسع نطاقاً، ولا سيما الوقاية من الإصابات والأمراض غير المعدية، وسنعمل على وضع وتنفيذ تشريعات وسياسات شاملة بشأن سلامة الدراجات البخارية، بالنظر إلى النسبة العالية والمتزايدة وغير المتناسبة

من الوفيات والإصابات الناتجة عن الدراجات البخارية على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. وسنعمل على جعل الرحلة إلى المدرسة آمنة وصحية لكل طفل على سبيل الأولوية.

١١٤- وسنعمل على تعزيز حصول الجميع على نظم تنقل حضري ونظم نقل بري وبحري آمنة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية وميسورة الكلفة ويسهل الحصول عليها ومستدامة، مما يسمح بالمشاركة المجدية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المدن والمستوطنات البشرية، من خلال دمج خطط النقل والتنقل في الخطط الشاملة للمناطق الحضرية والأراضي وتعزيز طائفة واسعة من خيارات التنقل والنقل، ولا سيما عن طريق دعم:

(أ) زيادة كبيرة في هياكل النقل العام الأساسية التي يسهل الوصول إليها والأمنة والفعالة والميسورة التكلفة والمستدامة، فضلاً عن الخيارات التي لا تنطوي على استخدام السيارات مثل المشي وركوب الدراجات الهوائية، وإعطائها أولوية على النقل الخاص باستخدام السيارات؛

(ب) "التنمية الموجهة نحو العبور" التي تتسم بالإنصاف وتقلل إلى أدنى حد ممكن من التشريد، ولا سيما تشريد الفقراء، وتميز بالإسكان الميسور التكلفة والدخل المختلط ومزيج من الوظائف والخدمات؛

(ج) تخطيط أفضل ومنسق للنقل واستغلال الأراضي، وهو ما يؤدي إلى تخفيض احتياجات السفر والنقل وتعزيز الترابط بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك الطرق المائية؛ والتخطيط للنقل والتنقل، ولا سيما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن الساحلية؛

(د) تخطيط الشحن الحضري ومفاهيم اللوجستيات التي تمكّن من الحصول على المنتجات والخدمات بطريقة تتسم بالكفاءة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها على البيئة وعلى قابلية المدينة للعيش، وتعظيم مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

١١٥- وسننخذ تدابير لتطوير آليات وأطر مشتركة على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي من أجل تقييم الفوائد الأوسع نطاقاً لنظم النقل الحضرية والمتروبولية، بما في ذلك الآثار على البيئة والاقتصاد والتماسك الاجتماعي، ونوعية الحياة، والتزويد بالتسهيلات، والسلامة على الطرق، والصحة العامة، والإجراءات المتعلقة بتغيير المناخ، من بين جملة أمور أخرى.

١١٦- وسندعم وضع هذه الآليات والأطر، استناداً إلى سياسات النقل والتنقل الحضريين الوطنية المستدامة، من أجل تحقيق عملية شراء مستدامة ومفتوحة وشفافة وتنظيم خدمات النقل والتنقل في المناطق الحضرية والمتروبولية، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة التي تمكن من تقاسم خدمات التنقل. وسندعم تطوير علاقات واضحة وشفافة وخاضعة للمساءلة وتعاقدية بين الحكومات المحلية ومقدمي خدمات النقل والتنقل، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة البيانات، الأمر الذي يزيد من حماية المصلحة العامة والخصوصية الفردية ويحدد الالتزامات المتبادلة.

١١٧- وسندعم التنسيق الأفضل بين إدارات النقل والتخطيط الحضري وتخطيط الأراضي في ظل تفاهم متبادل لأطر التخطيط والسياسات العامة، على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، بما في ذلك عن طريق خطط النقل والتنقل المستدامة في المناطق الحضرية والمتروبولية. وسندعم الحكومات دون الوطنية والمحلية في تطوير المعارف والقدرات اللازمة لتنفيذ وإنفاذ مثل هذه الخطط.

١١٨- وسنشجع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية على وضع وتوسيع نطاق أدوات التمويل، وتمكينها من تحسين نظم وهياكل النقل والتنقل الأساسية فيها، مثل نظم النقل الجماعي السريع، ونظم النقل المتكاملة،

وشبكات السكك الحديدية وشبكات النقل الجوي وهياكل أساسية كافية وآمنة وملائمة للمشاة ومستخدمي الدراجات الهوائية والابتكارات القائمة على التكنولوجيا في نظم النقل والمرور العابر من أجل الحد من الاكتظاظ والتلوث مع تعزيز الكفاءة والقدرة على الاتصال وتيسير الوصول والصحة ونوعية الحياة.

١١٩- وسنعزيز استثمارات كافية في هياكل أساسية مستدامة وميسرة ووقائية ونظم تقديم الخدمات في مجال المياه والإصحاح البيئي والنظافة الصحية وشبكات الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والصرف بالمناطق الحضرية، وخفض تلوث الهواء وإدارة مياه العواصف، من أجل تعزيز السلامة في حالات الكوارث المتصلة بالمياه؛ وتحسين الصحة؛ وضمان الوصول الشامل والمنصف لمياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة للجميع؛ وكذلك تيسير الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة والمنصفة للجميع؛ وإنهاء التغوط في الخلاء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وسلامة النساء والفتيات والفئات الضعيفة. وسنسعى إلى ضمان قدرة هذه الهياكل الأساسية على الصمود في وجه عوامل المناخ وأنها تشكل جزءاً من خطط تنمية الأراضي والتنمية الحضرية المتكاملة، بما في ذلك السكن والتنقل، من بين أمور أخرى، وأنها تُنفذ بطريقة تشاركية، مع إيلاء الاعتبار لحلول ابتكارية تتسم بالكفاءة في استغلال الموارد وسهولة الوصول إليها ومحددة السياق وتراعي الاعتبارات الثقافية.

١٢٠- وسنعمل على تزويد مرافق المياه والصرف الصحي العامة بالقدرة على تنفيذ نظم إدارة مياه مستدامة، بما في ذلك الصيانة المستدامة لخدمات الهياكل الأساسية الحضرية، من خلال تنمية القدرات، بهدف القضاء تدريجياً على أوجه عدم المساواة وإتاحة مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة والمنصفة للجميع بصورة شاملة ومنصفة.

١٢١- وسنعمل على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة المستدامة ودعم الجهود دون الوطنية والمحلية لتطبيقها في المباني العامة والهياكل الأساسية والمرافق، وكذلك في الاستفادة من السيطرة المباشرة للحكومات دون الوطنية والمحلية، حسب مقتضيات الأحوال، على الهياكل الأساسية المحلية والمدونات، لتشجيع الاستيعاب في قطاعات الاستخدام النهائي، مثل المباني السكنية والتجارية والصناعية، والصناعة، والنقل، والنفايات، والصرف الصحي. ونشجع أيضاً اعتماد مدونات ومعايير أداء المباني، وأهداف الحافظة المتجددة، ووسم كفاءة الطاقة، وتحديث المباني القائمة، وسياسات المشتريات العامة في مجال الطاقة، من بين طرائق أخرى، حسب الاقتضاء، لتحقيق أهداف كفاءة الطاقة. وسنعتي الأولوية أيضاً لنظم الطاقة المحلية ذات الشبكة الذكية وخطط الطاقة المجتمعية لتحسين أوجه التآزر بين الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

١٢٢- وسندعم اللامركزية في اتخاذ القرارات بشأن التخلص من النفايات من أجل تعزيز حصول الجميع على نظم الإدارة المستدامة للنفايات. وسندعم تعزيز خطط المسؤولية الممتدة للمنتج التي تشمل مولدي ومنتجي النفايات في تمويل نظم إدارة النفايات الحضرية، التي تقلل من الأخطار والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمسارات النفايات وتزيد معدلات إعادة التدوير من خلال تحسين تصميم المنتجات.

١٢٣- وسنعزيز التكامل بين الأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية لسكان المناطق الحضرية، لا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية. وسنعمل على تعزيز تنسيق الأمن الغذائي المستدام والسياسات الزراعية في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج وتخزين ونقل وتسويق الأغذية إلى المستهلكين بطرق مناسبة وميسورة التكلفة بهدف

الحد من فاقد الأغذية ومنع تكون النفايات الغذائية وإعادة استخدامها. وسنواصل تعزيز التنسيق بين سياسات الأغذية وسياسات الطاقة، والمياه والصحة والنقل والنفايات، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والحد من استخدام المواد الكيميائية الخطرة، وتنفيذ السياسات الأخرى في المناطق الحضرية بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والتقليل إلى أدنى حد ممكن من النفايات.

١٢٤- وسندرج الثقافة باعتبارها عنصراً ذا أولوية في الخطط والاستراتيجيات الحضرية عند اعتماد أدوات التخطيط، بما في ذلك الخطط الرئيسية، والمبادئ التوجيهية لتحديد المناطق، وقوانين البناء، وسياسات إدارة المناطق الساحلية والسياسات الإنمائية الاستراتيجية التي تحمي مجموعة متنوعة من التراث الثقافي المادي وغير المادي والمناظر الطبيعية، وتحميها أيضاً من الآثار المدمرة المحتملة للتنمية الحضرية.

١٢٥- وسندعم الاستفادة من التراث الثقافي من أجل التنمية الحضرية المستدامة ونعترف بدورها في حفز المشاركة والمسؤولية. وسنعمل على تعزيز الاستخدام المستدام والمبتكر للمعالم والمواقع المعمارية بقصد توليد القيمة، من خلال استعادة الاحترام والتكيف. وسنشرك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تعزيز ونشر المعرفة والتراث الثقافي المادي وغير المادي وحماية أشكال التعبير التقليدية واللغات، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات والتقنيات الجديدة.

وسائل التنفيذ

١٢٦- نحن ندرك أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب بيئة مواتية وطائفة واسعة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك الحصول على العلوم والتكنولوجيا والابتكارات وتعزيز تقاسم المعارف وفق شروط متفق عليها. وكذلك تطوير القدرات وتعبئة الموارد المالية، مع مراعاة التزام البلدان المتقدمة النمو والنامية، والاستفادة من جميع المصادر التقليدية والمبتكرة المتاحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، فضلاً عن تعزيز التعاون والشراكات الدولية فيما بين الحكومات على جميع المستويات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، وذلك استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان والتضامن، ولا سيما مع أكثر الفئات فقراً وضعفاً.

١٢٧- ونؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٢٨- وسنشجع موئل الأمم المتحدة، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على وضع توجيهات مستندة إلى الأدلة وعملية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والبعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، وكذلك من خلال تعبئة الخبراء. وسنبني على نتائج مؤتمر الموئل الثالث والدروس المستفادة من العملية التحضيرية، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية والمواضيعية. ونشير، في هذا السياق، إلى المساهمات القيمة، من بين جملة أمور، التي قدمتها الحملة الحضرية العالمية، والجمعية العامة لشركاء الموئل الثالث والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي.

١٢٩- ونحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة عمله في تطوير معارفه المعيارية وتوفير تنمية القدرات والأدوات للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية في تصميم وتخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة.

١٣٠- ونسلم بأن التنمية الحضرية المستدامة، المسترشدة بالسياسات والاستراتيجيات الحضرية السائدة، حسب الاقتضاء، يمكن أن تستفيد من أطر التمويل المتكاملة التي تدعمها بيئة مواتية على جميع المستويات. ونقر بأهمية ضمان أن تكون جميع وسائل التنفيذ المالية راسخة بقوة في أطر سياساتية متسقة وعمليات لامركزية مالية، حيثما كانت متاحة، مع تطوير قدرات ملائمة على جميع المستويات.

١٣١- ونؤيد النهج المراعية للسياق لتمويل التوسع الحضري وتعزيز قدرات الإدارة المالية على جميع المستويات الحكومية من خلال اعتماد الصكوك والآليات المحددة اللازمة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مع التسليم بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

١٣٢- وسنحشد الموارد المحلية والإيرادات المحققة من خلال استغلال فوائد التوسع الحضري، إلى جانب التأثيرات المحفزة وأقصى تأثير للاستثمارات العامة والخاصة، من أجل تحسين الأوضاع المالية للتنمية الحضرية وتيسير الوصول المفتوح إلى مصادر إضافية، مع التسليم بأن السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال، فيما يخص كافة البلدان، استناداً إلى مبدأ الملكية الوطنية، هي محور مساعينا المشتركة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

١٣٣- وندعو المؤسسات التجارية إلى تطبيق الإبداع والابتكار لتخطي تحديات التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، مع الاعتراف بأن النشاط التجاري الخاص والاستثمار والابتكار هي قوى محركة رئيسية للإنتاجية، والنمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، وأن الاستثمارات الخاصة، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب نظام مالي دولي مستقر، تشكل عنصراً أساسياً في الجهود الإنمائية.

١٣٤- وسندعم السياسات والقدرات المناسبة التي تمكن الحكومات دون الوطنية والمحلية على تسجيل وتوسيع قاعدة الإيرادات المحتملة، على سبيل المثال، من خلال الوثائق المساحية المتعددة الأغراض، والضرائب المحلية والرسوم ورسوم الخدمات، تمشياً مع السياسات الوطنية، مع التأكد من عدم حدوث تأثير غير متناسب على النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأسر المعيشية الفقيرة.

١٣٥- وسنعزز النظم السليمة والشفافة للتحويلات المالية من الحكومات الوطنية إلى الحكومات دون الوطنية والمحلية استناداً إلى احتياجات الأخيرة وأولوياتها ومهامها وولاياتها وحوافزها القائمة على الأداء، حسب الاقتضاء، من أجل تزويدها بالموارد الكافية الحسنة التوقيت التي يمكن التنبؤ بها، وتعزيز قدرتها على زيادة الإيرادات وإدارة النفقات.

١٣٦- وسندعم تطوير نماذج رأسية وأفقية لتوزيع الموارد المالية بهدف تقليل أوجه عدم المساواة بين المناطق دون الوطنية، وفي المراكز الحضرية، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، فضلاً عن تعزيز تطوير الأراضي بشكل متكامل ومتوازن. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تعزيز شفافية البيانات المتعلقة بالإنفاق وتخصيص الموارد كأداة لتقييم التقدم المحرز نحو المساواة والتكامل المكاني.

١٣٧- وسنعمل على تعزيز أفضل الممارسات من أجل جمع وتقاسم الزيادة في قيمة الأراضي والممتلكات المتأثرة نتيجة عمليات التنمية الحضرية، ومشاريع الهياكل الأساسية والاستثمارات العامة. إن تدابير من قبيل السياسات المالية المتصلة بالمكاسب يمكن تطبيقها، حسب الاقتضاء، لمنع الاستيلاء على الأراضي من جانب القطاع الخاص فقط، فضلاً عن منع المضاربة في الأراضي والعقارات. وسنعزز العلاقة بين النظم المالية والتخطيط

الحضري، فضلاً عن أدوات الإدارة الحضرية، بما في ذلك أنظمة سوق الأراضي. وسنعمل على ضمان ألا تؤدي الجهود الرامية إلى توليد تمويل قائم على الأراضي إلى استخدام غير مستدام للأراضي واستهلاك غير مستدام.

١٣٨- وسندعم الحكومات دون الوطنية والمحلية في جهودها الرامية إلى تنفيذ أدوات لمراقبة الإنفاق تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل تقييم ضرورة وأثر الاستثمارات المحلية والمشاريع، استناداً إلى الرقابة التشريعية والمشاركة العامة، حسب الاقتضاء، دعماً لعمليات المناقصة المفتوحة والعادلة وآليات الشراء والتنفيذ الموثوقة للميزانية، فضلاً عن التدابير الوقائية لمكافحة الفساد من أجل تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة الفعالة، وتيسير الوصول إلى الأراضي والممتلكات العامة، تمشياً مع السياسات الوطنية.

١٣٩- وسندعم إنشاء أطر قانونية وتنظيمية قوية للاقتراض المستدام على الصعيد الوطني والبلدي تستند إلى الإدارة المستدامة للديون، وتدعمها إيرادات كافية وقدرات، عن طريق الجدارة الائتمانية المحلية فضلاً عن أسواق الدين البلدية المستدامة الموسعة عند الاقتضاء. وسننظر في إنشاء جهات وسيطة مالية ملائمة للتمويل الحضري، مثل صناديق التنمية الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية أو المصارف الإنمائية، وبما في ذلك آليات التمويل المشترك، التي يمكن أن تحفز التمويل العام والخاص والتمويل الوطني والدولي. وسنعمل على تعزيز آليات التخفيف من حدة المخاطر مثل وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، مع إدارة مخاطر العملة، من أجل خفض تكلفة رأس المال وتشجيع القطاع الخاص والأسر المعيشية على المشاركة في التنمية الحضرية المستدامة وجهود بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك تيسير الوصول إلى آليات نقل المخاطر.

١٤٠- وسندعم تطوير منتجات تمويل الإسكان الملائمة والميسورة التكلفة ونشجع مشاركة مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية الإنمائية، ووكالات التعاون والجهات المقرضة في القطاع الخاص والمستثمرة فيه، والتعاونيات، والجهات المقرضة للأموال ومصارف التمويل البالغ الصغر، على الاستثمار في السكن الميسور التكلفة والمتدرج بجميع أشكاله.

١٤١- وسننظر أيضاً في إنشاء هياكل أساسية للنقل الحضري والإقليمي وصناديق خدمات على الصعيد الوطني، استناداً إلى مجموعة متنوعة من مصادر التمويل التي تتراوح من منح عامة إلى مساهمات مقدمة من كيانات عامة أخرى ومن القطاع الخاص، مع ضمان التنسيق بين الجهات الفاعلة والتدخلات والمساءلة.

١٤٢- وندعو المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمؤسسات المالية الإنمائية، ووكالات التعاون، إلى تقديم الدعم المالي، بما في ذلك من خلال آليات مالية مبتكرة، إلى البرامج والمشاريع من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما في البلدان النامية.

١٤٣- ونؤيد تيسير الوصول إلى الصناديق المتعددة الأطراف المختلفة، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف وصناديق الاستثمار في مجال المناخ، من بين أمور أخرى، لتأمين الموارد اللازمة للخطط والسياسات والبرامج وإجراءات الحكومات دون الوطنية والمحلية، الرامية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، في إطار الإجراءات المتفق عليها. وسنتعاون مع المؤسسات المالية المحلية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، لوضع حلول للهياكل الأساسية للتمويل المتعلق بالمناخ وإيجاد آليات مناسبة لتحديد الأدوات المالية الحفازة، بما يتسق مع أي إطار وطني ينفذ لضمان القدرة المالية والقدرة على تحمل الديون على جميع المستويات الحكومية.

١٤٤- وسنستكشف ونطور حلولاً ممكنة للمخاطر المناخية ومخاطر الكوارث في المدن والمستوطنات البشرية، بما في ذلك من خلال التعاون مع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين والجهات الأخرى الفاعلة ذات الصلة، فيما

يتعلق بالاستثمارات في الهياكل الأساسية الحضرية والمترابولية والمباني والأصول الحضرية الأخرى، وفيما يخص السكان المحليين لتأمين حصولهم على المأوى والاحتياجات الاقتصادية.

١٤٥- ونؤيد استخدام التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية في جملة أمور، لتحفيز حشد موارد إضافية من جميع المصادر المتاحة، العامة منها والخاصة، من أجل تحقيق تطوير الأراضي والتنمية الحضرية المستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك التخفيف من المخاطر للمستثمرين المحتملين، اعترافاً بأن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً مهماً في تكملة جهود البلدان من أجل التعبئة المحلية للموارد العامة، ولا سيما في البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً ذات الموارد المحلية المحدودة.

١٤٦- وسنوسع فرص التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الإقليمي والدولي، وكذلك التعاون على المستويين دون الوطني واللامركزي والتعاون بين المدن، حسب الاقتضاء، بهدف المساهمة في التنمية الحضرية المستدامة، وتطوير القدرات وتعزيز تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

١٤٧- وسنعزيز تطوير القدرات بوصفه نهجاً متعدد الجوانب يعالج قدرة أصحاب مصلحة متعددين ومؤسسات عديدة على جميع مستويات الحكم، ويجمع قدرات الأفراد والقدرات المؤسسية والاجتماعية من أجل صياغة وتنفيذ وتعزيز وإدارة ورصد وتقييم سياسات عامة من أجل التنمية الحضرية المستدامة.

١٤٨- وسنشجع على تعزيز قدرات الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك رابطات الحكومات المحلية، حسب الاقتضاء، من أجل العمل مع النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والجماعات المحلية والفئات الضعيفة، وكذلك مع المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، في تشكيل عمليات الحوكمة المؤسسية والتنظيمية، مما يمكن هذه الفئات من المشاركة الفعالة في صنع القرار بشأن التنمية الحضرية وتطوير الأراضي.

١٤٩- وسندعم الرابطات الحكومية المحلية بوصفها جهات معززة وموفرة لتطوير القدرات، مع الاعتراف والتعزيز، حسب الاقتضاء، لمشاركتها في المشاورات الوطنية بشأن السياسات الحضرية والأولويات الإنمائية، وتعاونها مع الحكومات دون الوطنية والمحلية، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمهنيين والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وشبكات القائمة، من أجل إنجاز برامج تنمية القدرات؛ وينبغي أن يكون ذلك عن طريق التعلم من الأقران، والشراكات والإجراءات التعاونية ذات الصلة بالموضوع مثل التعاون فيما بين البلديات، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بما في ذلك إنشاء شبكات الممارسين والممارسات التي تربط بين العلوم والسياسات.

١٥٠- ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون وتبادل المعارف المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة، في انسجام تام وتنسيق وتآزر مع عمليات آلية تيسير التكنولوجيا المنشأة بموجب خطة عمل أديس أبابا والتي أطلقت في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥١- وسنعمل على تعزيز برامج تنمية القدرات لمساعدة الحكومات دون الوطنية والمحلية مع التخطيط المالي والإدارة المالية التي تقوم على التنسيق المؤسسي على جميع المستويات، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات البيئية وتدابير مكافحة الفساد، وتطبيق الرقابة الشفافة والمستقلة، والمحاسبة، والمشتريات، والإبلاغ، ومراجعة الحسابات وعمليات الرصد، من بين أمور أخرى، واستعراض الأداء والامتثال على الصعيد الوطني ودون الوطني، مع إيلاء

اهتمام خاص للميزنة المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية وتحسين ورقمنة العمليات المحاسبية والسجلات، من أجل تعزيز النهج القائمة على النتائج وبناء قدرات إدارية وتقنية على المدى المتوسط إلى البعيد.

١٥٢- وسنعمل على تعزيز برامج تنمية القدرات فيما يخص استخدام الإيرادات البرية القانونية وأدوات التمويل، وكذلك فيما يخص أداء سوق العقارات لمقرري السياسات والموظفين العاملين المحليين، مع التركيز على الأسس القانونية والاقتصادية للحفاظ على القيمة، بما في ذلك التقدير الكمي واستخلاص وتوزيع علاوات قيمة الأراضي.

١٥٣- وسنعزيز الاستخدام المنهجي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات التنمية الحضرية، حسب الاقتضاء، مع وضع سياسات واضحة وشفافة، وأطر وإجراءات مالية وإدارية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للتخطيط للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

١٥٤- ونعترف بالإسهام الكبير للمبادرات التعاونية الطوعية والشراكات والتحالفات التي تخطط لمباشرة وتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع تسليط الضوء على أفضل الممارسات والحلول المبتكرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز شبكات الإنتاج المشترك بين الكيانات دون الوطنية والحكومات المحلية والجهات المعنية الأخرى.

١٥٥- وسنعزيز مبادرات تنمية القدرات من أجل تفعيل وتعزيز مهارات وقدرات النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بهدف تشكيل عمليات الحوكمة والمشاركة في الحوار، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، بهدف ضمان مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية وتطوير الأراضي.

١٥٦- وسنعمل على تعزيز وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن أدوات الإدارة الرقمية المتمحورة حول المواطن، مع الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك برامج تنمية القدرات، من أجل جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول الجمهور، بمن فيهم النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن والأشخاص الضعفاء الحال، لتمكينهم من تطوير وممارسة المسؤولية المدنية، وتوسيع نطاق المشاركة وتعزيز الحكم المسؤول، فضلاً عن زيادة الكفاءة. وسيجري التشجيع على استخدام المنصات والأدوات الرقمية، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية المكانية، بهدف تحسين التخطيط والتصميم الحضري وتخطيط وتصميم الأراضي المتكامل على المدى البعيد، وإدارة الأراضي، وتيسير الحصول على الخدمات الحضرية والمترابولية.

١٥٧- وسندعم العلوم والبحوث والابتكارات، بما في ذلك التركيز على الابتكارات الاجتماعية والتكنولوجية والرقمية والابتكارات القائمة على الطبيعة، والصلات البنينة المتينة للعلوم والسياسات في مجال التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي ووضع السياسات والآليات المؤسسية من أجل تقاسم وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات، بما في ذلك جمع وتحليل وتوحيد وتعميم بيانات موثوقة حسنة التوقيت وعالية الجودة مجموعة من المجتمع المحلي وقائمة على الجغرافيا ومصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة حسب السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

١٥٨- وسنعزيز البيانات والقدرات الإحصائية على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة، وتنوير عملية صنع القرار والاستعراضات المناسبة. ويجب أن تستند إجراءات جمع البيانات من أجل تنفيذ متابعة واستعراض الخطة

الحضرية الجديدة بشكل أساسي إلى مصادر البيانات الوطنية الرسمية ودون الوطنية والمحلية والمصادر الأخرى حسب الاقتضاء، وأن تكون مفتوحة وشفافة ومتسقة بهدف احترام حقوق الخصوصية وجميع الالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن التقدم المحرز صوب تعريف عملي قائم على الشعوب للمدن والمستوطنات البشرية أن يدعم هذا العمل.

١٥٩- وسندعم دور الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وقدراتها المعززة في مجال جمع البيانات، ورسم الخرائط، والتحليل والنشر، ودورها في تعزيز الحوكمة القائمة على الأدلة، بالاستفادة من قاعدة معارف مشتركة تستخدم بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد العالمي فضلاً عن بيانات مولدة محلياً، بما في ذلك من خلال التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وسجلات السكان، وعمليات الرصد المجتمعي والمصادر الأخرى ذات الصلة، وتكون هذه البيانات مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة حسب السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

١٦٠- وسنعمل على تشجيع إنشاء وتعزيز وتحسين منابر بيانات تشاركية مفتوحة وسهلة الاستخدام من خلال استخدام أدوات تكنولوجية واجتماعية متاحة لنقل وتقاسم المعارف فيما بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والأشخاص، بهدف زيادة فعالية التخطيط والإدارة الحضريين والكفاءة والشفافية من خلال الحوكمة الإلكترونية والنهج المعززة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

المتابعة والاستعراض

١٦١- سنجري متابعة دوريةً واستعراضاً دورياً للخطة الحضرية الجديدة، مع ضمان الاتساق على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، من أجل تتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر وضمان التنفيذ الفعال والحسن التوقيت للخطة، والاضطلاع بالمسؤوليات تجاه مواطنينا، والشفافية، وذلك بطريقة شاملة.

١٦٢- ونشجع المتابعة والاستعراض الطوعيين القطريين المفتوحين الشاملين المتعددي المستويات التشاركيين الشفافين للخطة الحضرية الجديدة. وينبغي لهذه العملية أن تأخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من الحكومات على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي، وأن تُستكمل بمساهمات من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية ذات الصلة، وينبغي أن تكون عملية مستمرة تهدف إلى إنشاء وتعزيز الشراكات بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وتعزيز تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل.

١٦٣- ونسلم بأهمية الحكومات المحلية بوصفها شريكاً نشطاً في متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات، ونشجعها على أن تضع، بالاشتراك مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، آليات متابعة واستعراض قابلة للتنفيذ على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال الرابطة ذات الصلة والمنابر المناسبة. وسننظر، حسب الاقتضاء، في تعزيز قدرتها على الإسهام في هذا الصدد.

١٦٤- ونشدد على أن متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة يجب أن يكون لهما روابط فعالة مع متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل كفالة التنسيق والاتساق في تنفيذ الخطتين.

١٦٥- ونؤكد من جديد على دور وخبرة موئل الأمم المتحدة، في نطاق ولايته، بوصفه مركز تنسيق للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مع التسليم بالصلات القائمة بين التوسع الحضري المستدام، من جملة أمور، والتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

١٦٦- وندعو الجمعية العامة إلى أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، مع إسهامات طوعية من البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مرة كل أربع سنوات، على أن يقدم التقرير الأول خلال الدورة الثانية والسبعين.

١٦٧- وسيقدم هذا التقرير تحليلاً نوعياً وكمياً للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والغايات والأهداف المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية. وسيستند التحليل إلى الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، وموئل الأمم المتحدة، والكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المعنيين الداعمين لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وتقارير مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة. وينبغي للتقرير أن يدرج، قدر الإمكان، المدخلات المقدمة من المنظمات والعمليات المتعددة الأطراف عند الاقتضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وينبغي أن يستفيد من المنابر والعمليات القائمة مثل المنتدى الحضري العالمي الذي عقده موئل الأمم المتحدة. وينبغي للتقرير أن يتجنب الازدواجية وأن يستجيب للظروف المحلية ودون الوطنية والوطنية والتشريعات والقدرات والاحتياجات والأولويات.

١٦٨- وسيجري تنسيق إعداد هذا التقرير من جانب موئل الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الكيانات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مع ضمان شمولية عملية التنسيق وإجرائها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيقدم التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.^(١) وسيدعم التقرير أيضاً عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة، بهدف كفاءة الاتساق والتنسيق والروابط التعاونية مع متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦٩- وسنواصل تعزيز تعبئة جهود الحشد عن طريق الشراكات والدعوة وأنشطة التوعية المتعلقة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة باستخدام المبادرات القائمة من قبيل اليوم العالمي للموئل واليوم العالمي للمدن، وسننظر في إنشاء مبادرات جديدة لتعبئة وتوليد الدعم من المجتمع المدني والمواطنين والجهات المعنية الأخرى. ونلاحظ أهمية الاستمرار في المشاركة في متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة مع رابطات الحكومات المحلية ودون الوطنية الممثلة في الجمعية العالمية للحكومات المحلية والإقليمية.

١٧٠- ونؤكد من جديد قرارات الجمعية العامة ١٧٧/٥١ و ٢٠٦/٥٦ و ٢١٦/٦٧ و ٢٣٩/٦٨ و ٢٢٦/٦٩، فضلاً عن القرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٠٩/٣١ و ١٦٢/٣٢. ونكرر تأكيد أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي.

١٧١- ونؤكد على أهمية موئل الأمم المتحدة نظراً لدوره ضمن منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق بشأن التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك في تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

(١) الغرض من هذا التقرير هو الاستعاضة عن تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل. ويقصد من هذا التقرير أيضاً أن يكون جزءاً من تقرير الأمين العام المطلوب بمقتضى قرار الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة، وليس نصاً إضافياً للتقرير.

١٧٢- وفي ضوء الخطة الحضرية الجديدة، وبهدف تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة، نطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة أثناء دورتها الحادية والسبعين تقييماً مستقلاً قائماً على الأدلة لموئل الأمم المتحدة. وستكون نتيجة التقييم تقريراً يتضمن توصيات من أجل تعزيز فعالية وكفاءة ومساءلة ورقابة موئل الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد ينبغي أن يحلل التقييم:

(أ) الولاية المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة؛

(ب) هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة، بغية زيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في صنع القرار، مع النظر في بدائل بما في ذلك إضفاء طابع العالمية على عضوية مجلس إدارته؛

(ج) عمل موئل الأمم المتحدة مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ومع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للشراكات؛

(د) القدرة المالية لموئل الأمم المتحدة.

١٧٣- ونقرر عقد اجتماع للجمعية العامة رفيع المستوى مدته يومان، يدعو لعقدته رئيس الجمعية العامة أثناء الدورة الحادية والسبعين، لمناقشة التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وتحديد موقع موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد. وسيناقش الاجتماع، في جملة أمور، أفضل الممارسات والتجارب الناجحة والتدابير الواردة في التقرير. وسيكون موجز الاجتماع الصادر عن الرئيس بمثابة مدخلات إلى الدورة الثانية والسبعين للجنة الثانية لكي تنظر في الإجراءات التي يتعين اتخاذها في ضوء التوصيات الواردة في التقييم المستقل، في قرارها السنوي في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

١٧٤- ونشجع الجمعية العامة على النظر في عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في ٢٠٣٦ في إطار الالتزام السياسي المتجدد بتقييم وتعزيز التقدم المحرز في الخطة الحضرية الجديدة.

١٧٥- ونطلب إلى الأمين العام، في تقريره الذي يصدر كل أربع سنوات عملاً بالفقرة ١٦٦ أعلاه، المقرر تقديمه في عام ٢٠٢٦، أن يقيّم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة منذ اعتمادها، وتحديد المزيد من الخطوات للتصدي لها.